

مسودة



سياسة الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية



تمهيد

تتبع المملكة مركزاً اقتصادياً مرموقاً حيث إن اقتصادها هو الأكبر في الشرق الأوسط ومن أكبر ٢٠ اقتصاداً في العالم، ويعتبر الاقتصاد المزدهر أحد ركائز رؤية المملكة ٢٠٣٠. حيث تطمح المملكة لرفع حجم اقتصادها ليصبح ضمن المراتب الأولى على مستوى العالم، وتنويع الاقتصاد لرفع نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من ١٦% إلى ٥٠%.

ونظراً لأهمية الاقتصاد الرقمي الناتج عن التطور المتسارع في التقنيات الحديثة والذي كان له تأثير واضح في جميع جوانب الحياة للأفراد والمجتمعات في كل أنحاء العالم وتحول تلك المجتمعات من العمليات والأنشطة الاقتصادية التقليدية إلى العمليات والأنشطة الاقتصادية الرقمية، فإن المملكة تعتبر تنمية الاقتصاد الرقمي أحد أهم مكينات تعزيز قدرات القطاعات غير النفطية الواعدة والتي تصب في تنمية وتنويع الاقتصاد وتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ وتسعى المملكة لرفع نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي لتتوازي مع الاقتصادات العالمية الرائدة.

الهدف من السياسة

تم إعداد هذه السياسة رغبة في تنمية الاقتصاد الرقمي للمملكة وتعريف القطاعين العام والخاص والمجتمع الدولي بتوجهات المملكة في الملفات ذات العلاقة بالاقتصاد الرقمي وضمان موازنة توجهات الجهات الحكومية بهذا الخصوص وتكاملها لتحقيق نمو اقتصادي متنوع ومستدام وخلق ميزات تنافسية للمملكة.

المبادئ الأساسية لسياسة الاقتصاد الرقمي

أ. الوصول (البنية التحتية الرقمية والخدمات والبيانات)

١. البنية التحتية للاتصالات أساس الاقتصاد الرقمي وعموده الفقري، وتسعى المملكة إلى ضمان وصول الإنترنت عالي السرعة إلى كافة القطاعات وشرائح المجتمع في كافة أرجاء المملكة بجودة واعتمادية عالية وحمايتها من الانقطاع والعطب، ووضع خطط وطنية للتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث.
٢. تسعى المملكة لبناء شراكات استراتيجية بين القطاع العام ومقدمي الخدمات لتسريع نشر البنية التحتية للاتصالات في المملكة.
٣. تعطي المملكة سلامة السكان والبيئة أهمية قصوى لحمايتهم من أي ضرر محتمل ناتج عن عناصر البنية التحتية الرقمية، وتلزم المشغلين بالالتزام بالمواصفات والقواعد الموضوععة للاستعمال الآمن.
٤. تسعى المملكة إلى موازنة وتكامل الجهود الوطنية ورفع كفاءة الإنفاق والتشغيل للبنية التحتية الرقمية للجهات الحكومية من خلال الاستفادة من الحلول التقنية ونماذج الأعمال الحديثة ووضع الأطر اللازمة لحوكمة الإنفاق على تقنية المعلومات والاتصالات.
٥. تطمح المملكة أن تكون أحد الدول الرائدة عالمياً في مجال الحكومة الرقمية وذلك بتوفير وتكامل الخدمات الرقمية وتمكين جميع المستخدمين من أفراد وجهات حكومية وأعمال من الاستفادة منها وضمان الفعالية وسهولة الوصول للجميع من خلال تبني مفهوم "الحكومة الرقمية المتكاملة".
٦. تُشجع المملكة على تعظيم الاستفادة من البيانات وتنميتها وإتاحتها دون الإضرار بمصالح المملكة وبما لا يتعارض مع الأنظمة والتشريعات المتعلقة بحماية البيانات وخصوصيتها، وذلك لكون البيانات أحد المرتكزات

الهامة للاقتصاد الرقمي حيث تمكّن من توليد حلول مبتكرة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية وتساهم في تعزيز الشفافية والكفاءة في القطاعات الحكومية.

٧. تسعى المملكة إلى تحسين جودة البيانات الحكومية وتوحيد السياسات واللوائح والإجراءات المتعلقة بها وتشجع المملكة على تكامل ومشاركة البيانات بشكل مجاني بين مختلف الجهات الحكومية بشكل يضمن عدم طلب البيانات التي تم جمعها مسبقاً من قبل جهات حكومية أخرى عند استخدام أي خدمة حكومية إلكترونية لتعزيز تجربة المستخدم والحصول على بيانات أكثر موثوقية.

ب. التقنيات

١. تؤكد المملكة أن الغاية الأساسية من تفعيل استخدام التقنيات هي خدمة الإنسان وتسهيل حياته ومعيشتة، وينبغي استحضار هذا المبدأ لدى أي توظيف أو استخدام للتقنيات الرقمية وتجنب كل ما من شأنه المساس بالحقوق الأساسية للإنسان في إطار قيم المجتمع وثوابته.
٢. تطمح المملكة لممارسة دور ريادي في مجال التقنيات الناشئة وأن تتحول إلى منصة إقليمية لابتكارات وتطبيقات التقنيات الناشئة.
٣. تدعم المملكة تبني التقنيات الرقمية الداعمة لزيادة الإنتاجية والتنافسية في الأعمال وتحفيز الطلب عليها مع التركيز على رفع نسبة المحتوى المحلي التقني.
٤. تُشجّع المملكة على تبني حلول التقنية المالية الحديثة للوصول إلى مجتمع غير نقدي مما ينعكس على رفع مستوى التنافسية والابتكار وشمولية الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع.

ج. الابتكار

١. تعمل المملكة على تسخير حلول الابتكار المختلفة من أجل دعم المجتمع المدني وتمكين جميع أفرادها من الوصول والاستفادة من جميع الخدمات والمشاركة الفعالة في المجتمع.
٢. تتبنى المملكة وضع السياسات ونماذج الحوكمة الملائمة لتوظيف الابتكار لتعزيز التحول الرقمي في كافة المجالات وتنمية الاقتصاد الرقمي ككل.
٣. تسعى المملكة لتشجيع أبحاث ومبادرات الابتكار القائم على البيانات والتقنيات وتوفير محاضن لشركات التقنية المحلية والعالمية في مختلف المجالات لتجربة نماذج الأعمال المبتكرة في بيئة آمنة لتسهيل إطلاق المنتجات والخدمات واختبار أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتقنية.

د. رأس المال البشري

١. تحرص المملكة على مساهمة الاقتصاد الرقمي في خلق وظائف ذات قيمة وإنتاجية عالية وتحسين أساليب وظروف العمل وتعمل على توفير الأنظمة والتشريعات الداعمة لذلك.
٢. تؤكّد المملكة سعيها إلى تأهيل الكوادر الوطنية بما يتواءم مع متطلبات وظائف المستقبل المرتبطة بالاقتصاد الرقمي لضمان وجود فرص عمل مناسبة للجميع.

٣. تسعى المملكة إلى تعزيز المعرفة الرقمية وتضمين نقل المعرفة والتقنية الرقمية للكوادر الوطنية في كافة السياسات والبرامج الحكومية بما في ذلك استقطاب الكفاءات المميزة في المجالات ذات العلاقة بالاقتصاد الرقمي والمحافظة عليها.

٥. الرضاء الاجتماعي والشمولية

١. تسعى المملكة لتعزيز الاقتصاد التشاركي بما يحقق الرضاء المجتمعي والشمولية وخدمة مصالح المملكة من خلال الاستخدام الأمثل للتقنيات الرقمية وتبني نماذج الأعمال الحديثة والمبتكرة.
٢. تهدف المملكة لتسخير تقنية المعلومات والاتصالات لتمكين المدن السعودية من الريادة عالمياً وتحقيق الرفاه الاجتماعي وتحسين مؤشرات جودة الحياة.
٣. تعمل المملكة على نشر الثقافة الرقمية لضمان إشراك كافة فئات المجتمع في الاقتصاد الرقمي بما يشمل سجان المناطق النائية والفئات العمرية المختلفة وذوي الإعاقة لمساعدتهم على الانخراط في المجتمع وضمان مشاركتهم الفعالة والمنتجة.
٤. تعمل المملكة على رفع مشاركة المرأة في سوق العمل عن طريق تأهيلها ومساندتها وتعزيز مهاراتها الرقمية لشغل الوظائف التقنية.

٥. الثقة في البيئة الرقمية

١. تحرص المملكة على توفير بيئة رقمية آمنة وموثوقة، وتحديث الأنظمة واللوائح المتعلقة بالحماية والأمن السيبراني لتشجيع الأفراد والجهات الحكومية وقطاع الأعمال على الانخراط في البيئة الرقمية والقيام بأنشطتهم الاجتماعية والاقتصادية.
٢. تسعى المملكة إلى تحقيق أعلى مستويات الشفافية في التعاملات الرقمية الحكومية لخلق بيئة رقمية آمنة وموثوقة داعمة للاستثمار والابتكار.
٣. تتوجه المملكة نحو تفعيل الهوية وخدمات الثقة الرقمية لدعم التعاملات الرقمية من خلال سن التنظيمات والتشريعات المناسبة مع الحرص على سرية وخصوصية بيانات المتعاملين.

٦. انفتاح السوق

١. تسعى المملكة لفتح الأسواق في حدود الاتفاقيات الدولية وبما لا يخل بالأمن الوطني والنظام العام بالمملكة.
٢. تسعى المملكة إلى تمكين منصات الأعمال التي من شأنها دعم وتنوع خيارات المستخدمين والمستهلكين لتمكين نمو الأسواق الرقمية.
٣. تسعى المملكة إلى أن تصبح الوجهة الأولى للاستثمارات الرقمية في المنطقة وتعمل على خلق بيئة مواتية وتنافسية لازدهار الاقتصاد الرقمي وتحسين مناخها الاستثماري وضمان تنافسية السوق لتتيح للشركات الأجنبية والمحلية التنافس على قدر من المساواة ودون قيود مفرطة أو شروط مرهقة ووفق مبادئ العدالة والمساواة.

4. تهتم المملكة بتطوير التنظيمات والتشريعات الداعمة لنماذج الأعمال المتجددة المساهمة في نمو الاقتصاد الرقمي.
5. تتوجه المملكة نحو تيسير وتمكين تطبيقات التجارة الإلكترونية بكافة أشكالها وخلق بيئة ممكنة وداعمة لها وتسهيل الإجراءات الحكومية لممارستها والحد من التداخلات بين الجهات الحكومية وزيادة ثقة المستهلكين بها وبتعاملاتها.
6. تسعى المملكة إلى تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال في المجالات الرقمية من خلال تذليل العقبات وإزالة الحواجز ابتداء من خلق الفرص، إلى تسهيل جوانب التمويل ووضع الأنظمة والتشريعات المحفزة.

مسودة